

ان أسوء ما ينطوي عليه التقسيم التقليدي من عيوب هو ان طريقة وضع الكثير من الدساتير المعاصرة لا يمكن أدرجها تحت أي واحدة من الطرق الواردة في هذا التقسيم ونضرب لذلك الأمثلة التالية : المثال الأول : دستور دولة الإمارات العربية المتحدة لسنة 1971 : حيث تم وضع هذا الدستور بناء على موافقة حكام الإمارات الستة المشكلة للاتحاد في ذلك الوقت،